

تويتر تحذف 300 ألف حساب خلال النصف الأول من 2017



الأربعاء 20 سبتمبر 2017 08:09 م

أعلنت منصة التدوين المصغرة تويتر عن قيامها بحذف حوالي 300 ألف حساب خلال النصف الأول من العام الحالي 2017، حيث كانت تلك الحسابات تستعمل لتعزيز الإرهاب، وسمحت الضوابط الداخلية لها بإلغاء هذه الحسابات بدلاً من الاستجابة لطلبات الحكومة بإغلاقها، وذلك في الوقت الذي تزداد فيه ضغط الحكومات الأمريكية والأوروبية على شركات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تويتر وفيس بوك وجوجل، لمحاربة المحتوى المتطرف على الإنترنت.

وتشكل هذه الأرقام انخفاضاً نسبته 20 في المئة بالمقارنة مع الأشهر الستة الماضية من السنة، ولم تقم الشركة بإعطاء أي سبب لهذا الانخفاض، إلا أنها أكدت قيامها بتعليق ثلاثة أرباع هذه الحسابات قبل قيامها بنشر أول تغريدة لها، وكان وزير الداخلية البريطاني امبر رود قد قام بزيارة الى وادي السيليكون الشهر الماضي ليطالب من فيس بوك ومايكروسوفت وتويتر ويوتيوب تكثيف الجهود الرامية الى ازالة المحتوى التحريضي بعد وقوع اربع هجمات في بريطانيا اودت بحياة 36 شخصا هذا العام.

وصرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تغريدة على حسابه الرسمي في أعقاب حادثة قطار الركاب في العاصمة البريطانية لندن "يجب التعامل مع الإرهابيين الخاسرين بطريقة أكثر صرامة، حيث أن الإنترنت هي الأداة التوظيفية الرئيسية التي يجب علينا استعمالها بشكل أفضل"، وتشير تويتر إلى أن الطلبات الحكومية ساعدت على إيقاف أقل من 1 في المئة من تلك الحسابات، في حين أن نسبة 95 في المئة من تلك الحسابات تم إيقافها بفضل الجهود الداخلية للشركة في محاربة المحتوى الراديكالي.

وتعرف منصة التواصل الاجتماعي عملية تعزيز الإرهاب بأنها التحريض أو الترويج لنشاطات مرتبطة بمنظمات إرهابية معترف بها دولياً تدعو للعنف، وكانت الغالبية العظمى من التنبيهات المتعلقة بالحكومات المعنية تندرج تحت بند "السلوك المسيء"، بحيث تشمل التهديدات العنيفة والمضايقات وسلوك الكراهية وانتحال الهوية.

وصرحت تويتر انها أزال 935897 حساباً يروج للإرهاب بين الأول من شهر أغسطس/آب 2015 و30 يونيو/حزيران من هذا العام، وذكرت منصة التواصل الاجتماعي في شهر يوليو/تموز ان لديها 328 مليون مستخدم نشط شهرياً في الشهور الثلاثة حتى 30 يونيو/حزيران، وقد هدد الاتحاد الأوروبي بإصدار قوانين فيما يخص إزالة المحتوى غير القانوني ضد شركات الإنترنت إذا لم تكثف جهودها لضبط ما هو متاح على شبكة الإنترنت.

وقالت منصة التدوين المصغرة انها تلقت حوالي 3 في المئة من الطلبات القانونية وأوامر المحكمة لإزالة المحتوى الذي نشره المستخدمون في النصف الأول من هذا العام بالمقارنة مع الأشهر الستة الأخيرة من عام 2016، وجاء حوالي 90 في المئة من طلبات الإزالة هذه من تركيا وروسيا وفرنسا وألمانيا، وأظهر تقرير الشفافية أن تركيا كانت البلد الأكثر نشاطاً في السعي لإزالة المحتوى، وهو ما يمثل 45 في المئة من جميع الطلبات في جميع أنحاء العالم.